



سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

العدد (٣٨) - آذار / مارس ٢٠٢٠



رحيل مناضل: الرفيق عمر حنيش (أبو أحمد) وداعاً

توفي يوم الثلاثاء 3 آذار 2020 في اللاذقية الرفيق عمر حنيش (أبو أحمد) عضو الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي).

ولد الرفيق عمر حنيش في اللاذقية عام 1942. تخرج من الثانوية الصناعية باللاذقية وعمل مسؤولاً للصيانة الميكانيكية في معمل الأخشاب (المعاكس) عند مفرق صلفة بين عامي 1964 و 1983.

انتسب عام 1962 إلى حركة القوميين العرب واعتقل لمرتين في عامي 1964 و 1968.

في عام 1976 انتسب إلى الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) وتولى مسؤوليات حزبية عدّة. كان له دور رئيسي في ترميم منظمة اللاذقية للحزب بعد حملة الإعتقالات لأعضاء الحزب التي بدأت في يوم 7 تشرين الأول 1980.

في آذار 1983 تمت ملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية حيث ذهب إلى دمشق وتولى مسؤولية طباعة جريدة الحزب: "نضال الشعب" حتى القرار الذي أخذته أحزاب (التجمع الوطني الديمقراطي) بإغلاق جرائدتها الحزبية في كانون أول 1990 لصالح جريدة للتجمع هي "الموقف الديمقراطي" التي تولى الرفيق أبو أحمد مسؤولية طباعتها ومسؤولية توزيعها منذ عددها الأول الصادر في شباط 1991 وحتى نهاية عام 2001.

عندما أخذت قيادة الحزب في كانون الثاني 2002 قراراً بانتقال الرفاق من أعضاء الحزب الملاحقين من الأجهزة الأمنية من حالة الاختفاء إلى العلنية كان الرفيق أبو أحمد من بينهم.

بين عامي 2003 و 2005 كان الرفيق أبو أحمد من المعارضين لطروحات الأمين الأول للحزب رياض التراك حول تغيير اسم الحزب والانتقال من الماركسيّة إلى الليبرالية.

كان الرفيق أبو أحمد ضمن أعضاء الحزب الذين بقوا في بيت الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) ورفضوا الذهاب إلى تأسيس (حزب الشعب) في نيسان 2005، وقد ظل الرفيق أبو أحمد ملتزماً ومشتركاً في عضوية ونشاط الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) منذ أيار 2005 وحتى وفاته اليوم في 3 آذار 2020.



كان الرفيق عمر حنيش هو الذي استلم من الأستاذ الياس مرقص النسخ 63 شرائط التسجيل التي أجريت معه قبل ستة أشهر من وفاته في كانون الثاني 1991 ثم قام بتقريغها لتحول إلى كتاب تحت عنوان: "الياس مرقص: السيرة الفكرية"، وهو الذي كانت لديه مخطوطة الياس مرقص لعام 1987 التي تم نشرها مؤخرًا في موقع الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي).

الرفيق أبو أحمد هو نموذج للمناضل الصلب والخلوق والمتواضع والذي لا يحب الأضواء.

ستبقى ذكراه عطرة.

3 آذار 2020

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

افتتاحية العدد:

من المهزوم في سوريا؟

في اليوم الأخير من مؤتمر المعارضة السورية في القاهرة (3-2 تموز / يوليو 2012) طلب ناصر القووة، نائب كوفي أنان المبعوث الدولي للأمم المتحدة بما يخص الأزمة السورية، اللقاء مع ممثلين أربعة يمثلون بالتساوي (المجلس الوطني السوري) و(هيئة التنسيق الوطنية). قال لهم إن هناك بياناً صدر عن الأزمة السورية قبل ثلاثة أيام في جنيف وافقت عليه الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو أتي حصيلة لتوافق أمريكي - روسي، وطلب منهم تضمين البيان الخاتمي للمؤتمر تأييداً لبيان جنيف. وافق عضوا هيئة التنسيق على ذلك وهم حسن عبدالعظيم وعبد العزيز الخير، فيما رفضه فاروق طيفور عضو المكتب التنفيذي في المجلس ونائب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا وأعلن «العزم على إسقاط النظام السوري بالقوة».

كان فاروق طيفور منذ تشرين الأول (أكتوبر) 2011 المكلف بتأطير المنشقين عن الجيش السوري في كنائب مسلحة، وكان شرطه لتقديم الدعم لهم ولكل من يحمل السلاح أن تكون رايته إسلامية. في تموز 2012 سقطت معظم أحياء حلب ودير الزور بأيدي الفصائل المسلحة المعارضة وحصل تغيير «خلية الأزمة» في حي الروضة بدمشق ونفذت محاولة عسكرية كبيرة من الغوطة الشرقية للوصول إلى أحياء دمشق، وكان ذلك الشهر الأقصى على السلطة السورية طوال عمر الأزمة. في 11 أيلول (سبتمبر) 2012 قتل إسلاميون مرتبطون بتنظيم «القاعدة» السفير الأميركي لدى ليبيا أثناء وجوده في بنغازى،



وهو ما أحدث زلزالاً في دوائر صنع القرار الأميركي دفعها نحو فك التحالف مع الإسلام الإخواني، هذا التحالف الذي نسج على عجل في مرحلة ما بعد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك. في 31 تشرين الأول 2012 شنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون هجوماً علنياً على المجلس الوطني السوري وطالبت بتبديله إلى جسم سياسي جديد، متهمة إياه بالخصوص لهيمنة المسلمين. وعلى إيقاع ما قالته كلينتون عقد في الدوحة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012 اجتماع ضم أطراف «المجلس» وقوى وشخصيات سياسية أخرى من أجل إنشاء الجسم الجديد بحضور وزير خارجية تركيا وقطر والمندوب الأميركي روبرت فورد. ناور المسلمون بشدة من أجل منع ولادة هذا الجسم الجديد ولما عجزوا اتجهوا للمناورة نحو السيطرة عليه، وقد عاونهم على ذلك رياض الترك زعيم حزب الشعب الديمقراطي الذي اضطر روبرت فورد ووزير الخارجية القطري إلى التفاوض معه عبر السكاكين من أجل نيل موافقته على ولادة الجسم الجديد الذي سمي «الائتلاف الوطني»، ولكن مقابل إضافة الفقرة الخامسة التالية التي اقترحها الترك على اتفاق الدوحة: «عدم الدخول في حوار أو مفاوضات مع النظام القائم».

كان الرياضات الثلاثة هم المظلة للعملسلح المعارض: مراقب عام جماعة الاخوان المسلمين رياض الشقة، رياض الترك، رياض الأسعد مؤسس «الجيش الحر». كان اتجاه هؤلاء الثلاثة معًا نحو العملسلح قد أتى إثر فشل العمل الإسلامي المعارض في تكرار ما جرى في مصر مع الرئيس مبارك، وقد شجعتهم على ذلك التجربة الليبية لما استجر العملسلح المعارض تدخل حلف شمال الأطلسي لإسقاط حكم القذافي في 23 آب (أغسطس) 2011 بعد خمسة أيام من مطالبة باراك أوباما الرئيس السوري بالتحري. وكانت هناك عملية تلازم بين المسارين عندهم: عمل مسلح محلي يقود عبر المواجهات مع السلطة وسيناريو العنف والعنف المضاد إلى تدخل عسكري خارجي لم يكن بعيداً طلبه عبر وسائل الإعلام من هؤلاء الثلاثة، أو من يتبعهم. وقف هؤلاء الثلاثة وما يمثلونه ضد رئيس الائتلاف الشيخ معاذ الخطيب عندما اقترح في شباط (فبراير) 2013 مبادرة للحوار مع السلطة السورية، وأطاحوه على خلفية ذلك، وهو ما يمثلونه كانوا وراء عدم الدخول في مفاوضات حقيقة مع السلطة السورية في «جنيف 2» عام 2014 و «جنيف 3» عام 2016.

خط هؤلاء الثلاثة هو الذي هُزم في سوريا 2011-2017: كانت المحطة الأولى في مسار هذا الثالوث المهزوم هو تخلي واشنطن عن تحالفها مع المسلمين الذي بانت ملامحه في اتفاق 7 أيار (مايو) 2013 في موسكو عندما نزعـت واشنطن الملف السوري من الآتراك وسلمته إلى الروس، ثم بانت ملامحه أكثر في تأييد واشنطن لما جرى في مصر يوم 3 تموز 2013 ضد حكم «الاخوان». عندما حصل توقيع اتفاق الكيماوي السوري بين كيري ولافروف في 14 أيلول 2013 أبلغت أوساط دبلوماسية غربية كل كيانات المعارضة السورية بأن الاتفاق يحوي اتفاقاً ضمنياً يقضي بتخلي واشنطن عن مطلبها تحـيـي الرئيس السوري مقابل ضمان روسي بـنـزـعـ الكـيـماـويـ السـورـيـ وـضـمانـ روـسيـ ثـانـ.



بتتفيد بيان «جنيف 1» الذي جرى تضمينه بنصه الكامل بعد أسبوعين في القرار 2118 الدولي الخاص بالكيماوي، وهو ما قاد إلى انعقاد «جنيف 2» في كانون ثاني 2014.

كانت المحطة الثانية في هذا المسار سقوط الموصل بيد «داعش» يوم 10 حزيران 2014 وصدر القرار الدولي 2170 الذي عنى أولوية مكافحة الإرهاب على ما عداه في أجندات واشنطن، وبالذات عندما أصبحت الولايات السود لـ «داعش» و «النصرة» هي الأقوى والأبرز في العمل العسكري السوري المعارض. لولا سقوط الموصل ما كان باراك أوباما ليعقد الاتفاق النووي مع خامنئي في 14 تموز 2015 ولا ليسمح لبوتين بالتدخل العسكري في سوريا يوم 30 أيلول 2015، وقد كان التفاهم الأميركي- الروسي في محطات «فيينا 1 و 2» والقرار 2254 و «جنيف 3» و «جنيف 4» كافية للقول إن الكرملين لا يعمل في سوريا بالتضاد مع البيت الأبيض. هذا التفاهم الأميركي- الروسي هو الذي أقنع أردوغان خلال لقائه بوتين في موسكو يوم 9 آب 2016 بالتخلي عن دعم المسلحين في حلب مقابل قطع «الرواق» الكردي (جرابلس- الباب- أعزاز) وهو ما بدأه أردوغان في 24 آب بذكرى معركة مرج دابق. من دون 9 آب لا يمكن تفسير ما جرى في حلب يوم 22 كانون الأول 2016.

كانت استعادة السلطة السورية مدينة حلب ضربة نوعية للمعارضة السورية المسلحة مثلما كان العكس في تموز 2012. ومن دون 22 كانون الأول 2016 لا يمكن تفسير الانهيار المطرد في الغوطة(ربيع 2018) وحران (صيف 2018) لمجمل العمل المسلح المعارض تقريباً في أنحاء الأرض السورية، معبقاء إدلب كمحطة أخيرة للعمل المسلح ستختضع لتقاومات روسية- تركية بحكم حساسية أنقرة لوضع إدلب الحدودي وبسبب خوف الأتراك من تدفق مهاجرين جدد سوريين نحو تركية.

هنا، يمكن القول إن هذا الخط، الذي قام على ركينين: العمل المسلح المعارض والاستعانت أو استجرار التدخل العسكري الخارجي لإحداث تغيير داخلي قد تمت هزيمته. هذا الطرف المهزوم يتتألف من ثلاثة أفرقاء: الإسلاميين والليبراليين الجدد والعسكريين المنشقين، رغم محاولات في عامي 2019 و 2020 لغسل أيديهم من خلال الهجوم على الإسلاميين الذين بدأوا بالتحالف معهم في "اعلان دمشق" عام 2005 وصولاً لتحالفهم معهم في المجلس والائتلاف بعامي 2011 و 2012، ومن الصعب لعملية الغسل هذه أن تتم مالم تتم مراجعة جدية عند هؤلاء لفكريتين: (الاستعانت بالخارج من أجل احداث تغيير داخلي بدلاً من النضال الداخلي ضد الاستبداد) و (استعمال العنف المعارض أو تقديم الغطاء السياسي له من أجل التغيير السياسي). الليبراليون الجدد، وهم كلهم ماركسيون سابقون، تشاركون مع الإسلاميين في الفكرتين المذكورتين. أما أطراف المعارضة السورية التي نادت بالتغيير عبر الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف والقرارين 2118 و 2254 فلم تهزم. لا يمكن ارجاع سوريا بعد تسع سنوات عاصفة إلى يوم 17 آذار (مارس) 2011. المجتمع الدولي في واشنطن وموسكو ومقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل يدرك أن التسوية السياسية عبر بيان جنيف 1 والقرارين 2118 و 2254 هي الطريق الوحيد لحل الأزمة السورية التي زعزعت الاستقرار الإقليمي والعالمي وكانت بيئة خصبة لمنظومات الإرهاب العالمي أكثر من أفغانستان 1989 - 2001 و العراق ما بعد 9 نيسان 2003، وقد قالت فيديريكا موغيريني صراحة في تشرين الثاني 2016 أمام وفد معارض سوريا إن عملية إعادة الاعمار في



سورية لن تبدأ أو تتم من دون حصول تسوية سياسية حقيقة تبني على بيان «جنيف ١» والقرارات الدولية ذات الصلة وأولها القرار ٢٢٥٤. هؤلاء هم المهزومون السوريون. بالمقابل لا يوجد منتصر سوري واحد.

نص من البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) لعام 2019:

آفاق ومهام

سيقود التدويل للأزمة السورية إلى جعل سوريا، بعد التسوية التي ستكون مفروضة من الخارج ومتحددة بتوازنات دولية، تحت هيمنة سفارات معينة على الغالب ستكون بتسلسل القوة: الروسي-الأميركي-ال سعودي-الإيراني، ولكن سيكون هذا مترافقاً مع ديمقراطية حزبية وحريات سياسية تحت سقف الهيمنة الدولية على الوضع السوري. سينتهي نظام مابعد ٨ آذار ١٩٦٣ وسيكون هناك مشهد سياسي سوري جديد سيكون متقدراً من تيارات سياسية أربعة وفق تسلسل القوة: الليبرالي-الإسلامي-الماركسي-القومي الكردي، فيما سيكون التيار القومي العربي بطبعاته البعثية والناصرية أقل قوة من التيارات الأربع المذكورة.

ستكون التحالفات والتقارب بين هذه التيارات وفقاً لاصطفافاتها مع تلك السفاراة أو تلك، سواء كانت دولية أو إقليمية، أو من خلال تلقيها على رفض الهيمنة الخارجية على المقررات السورية ومن رفضها وتمايزها عن قوى سورية تابعة للخارج. إضافة إلى (البعد الوطني ورفض هيمنة الخارج) سيكون هناك (البعد الديمقراطي) محدوداً ثانياً للمتلاقيات والمتباعدات بين التيارات والقوى السياسية السورية. سيكون هناك بعد ثالث هو (القضايا الاقتصادية والاجتماعية) في مجتمع أصبح ٨٠% من سكانه تحت خط الفقر وأصبحت الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراe واضحة وملموسة بالتفاق مع تلاشي الفئات الوسطى. هناك بعد رابع في تحديد المتلاقيات والتقارب فيما بين التيارات السياسية هو قضايا دستورية: علمانية الدولة للفصل بين الدين والدولة من دون حرمان الاتجاهات السياسية التي تشتق أيديولوجيتها من الدين من الحق في العمل السياسي تحت سقف دستور النظام العلماني- شكل النظام السياسي: رئاسي أم برلماني أم مختلط على الطراز الفرنسي؟.. النظم الانتخابي: البلد دائرة انتخابية واحدة وفق نظام النسبية على أساس القائمة الحزبية أو القائمة الائتلافية لأكثر من حزب أم المحافظة



دائرة أم نظام الدائرة الفردية أم مختلط بين النسبية والدائرة الفردية؟... وقضايا تشريعية تتعلق بقانون الأحوال الشخصية وبالزواج المدني.

من المرجح أن يتلاقي الماركسيون مع الليبراليين والأكراد في (البعد الديمقراطي)، فيما سيتمايزون ويختلفوا مع الحركة السياسية الكردية في قضية (الفيدالية) مفضلين عليها (اللامركزية الإدارية) والموقف من الوجود العسكري الأميركي في سوريا المغلوب بواسطة حزب الاتحاد الديمقراطي، وأن يتلاقيا مع الليبراليين والأكراد في القضايا الدستورية والتشريعية، وأن يختلفوا مع الليبراليين في القضايا الاقتصادية والاجتماعية، فيما سيتلاقون مع (التيار القومي العربي) في (البعد الوطني) وفي الهوية الثقافية الحضارية العربية لسوريا وفي موضوعي (الفيدالية) و(الوجود العسكري الأميركي) من دون إغفال مساواة كافة السوريين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن معتقدهم السياسي ودينهم وطائفتهم وقوميتهم وجنسهم.

في سوريا القادمة هناك تيارات ستعيش في المدى المنظور حالة صعود ومدّ: الليبراليون والماركسيون والقوميون الأكراد وهناك تيارات ستعيش حالة انحسار وجزر: الإسلاميون والقوميون العرب والمغاربة بطبعتهم البعثية والناصرية. على الأرجح أن سوريا وهي تضمد جراحها ستعيش حالة اضطراب داخلي وعدم استقرار لفترة المباشرة في مرحلة ما بعد التسوية على طراز لبنان ما بعد اتفاق الطائف عام 1989 ولكن من دون الرجوع إلى العنف.

ما زال التيار الماركسي، بفرعيه الشيوعي (أي الآتون من حزب 1924 الشيوعي) واليساري الجديد: حزب العمل الشيوعي والحزب اليساري الكردي، قوياً في سوريا رغم التشتت التنظيمي والخلاف السياسي الذي جعل الماركسيين في خندق الموالاة والمعارضة طوال فترة 1972-2017. على الأرجح أن الماركسيون هم الذين سيستيقدون أكثر من غيرهم من بدء انحسار تيار الإسلام السياسي في عموم المنطقة العربية منذ سقوط حكم (الإخوان المسلمين) في مصر يوم 3 يوليو 2013 وهناك علامات كثيرة على أن هناك موجة يسارية جديدة في الوطن العربي، ملامحها واضحة في سوريا ومصر وتونس وبالذات بين الشباب من الجنسين، كما أن الفوارق الطبقية وقضايا التحديث في الدساتير والقوانين التشريعية ستكون وقدّاً قوياً محركاً لعربة الماركسيين.

هناك مهامات أمام الماركسيين السوريين:

1. الاتجاه نحو توحيد أنفسهم في حزب واحد جديد خاصة وأن مرحلة ما بعد التسوية ستقود إلى تهزّز أو انفراط التحالفات والتجمعات السياسية للموالاة والمعارضة. إن لم يكن ذلك ممكناً في المدى المنظور لما بعد التسوية فمن الممكن أن يكون عبر هيكل تجمعي ماركسي للأحزاب والتنظيمات والأفراد كفترة انتقالية نحو حزب واحد.



2. ستكون مهام الماركسيين رباعية: وطنية- ديمقراطية- اقتصادية اجتماعية - تحديثية. وستكون تحالفاتهم وتلاقياتهم مع الآخرين وفقاً لهذا الرباعي ومتعددة بأولوية (الوطني) ونلون المهام المرحلية الثالث الأخرى به، وهو ما سيحدد التحالفات.
3. يجب أن تكون من مهام الماركسيين إضافة إلى مكافحة هيمنة الخارج الدولي-الإقليمي على سوريا ما بعد التسوية هو العمل بكل الوسائل المشروعة والممكنة لاستعادة الجولان بما فيها الكفاح المسلح في ظل ضعف سوريا داخلياً بعد الأزمة وفي ظل تلاشي دور سوريا الإقليمي هي وباقى الأرضي السورية المحتلة ومنها لواء اسكندرون.
4. ليست المرحلة القادمة أمام الماركسيين ذات مهام اشتراكية بل ضمن الرباعي المذكور وفي أفق رأسمالي مع التأكيد على الحفاظ على وظائف الدولة في التعليم والصحة والنقل والاتصالات الثابتة والخلوية وفي قطاعات الصناعة الإستراتيجية وفي النفط والغاز. مهمة الماركسيين في إطار القضايا الاقتصادية-الاجتماعية هي الدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الفقيرة في وجه رأسمالية متوحشة ولدها النظام السوري في فترة (1974-2017)، وليس حرق المراحل باتجاه "الاشتراكية" متعلمين من دروس التجربة السوفياتية.
5. الماركسيون سيكونون في مرحلة ما بعد التسوية لاصقاً وطنياً في الجسد السوري المتعب.
6. رفض الحل التسووي للصراع العربي - الإسرائيلي في طريق استمرار الكفاح العربي والفلسطيني من أجل التخلص من الكيان الصهيوني باتجاه دولة ديمقراطية علمانية في أرض فلسطين التاريخية.
- 7- سوريا جزء من الوطن العربي المجزئ بفعل الهيمنة الامبرialisية على المنطقة العربية. الوحدة العربية لا تتحدد فقط باللغة والهوية الحضارية- الثقافية بل تتحدد كضرورة للخلاص من الهيمنة الامبرialisية وكطريق للوصول إلى دولة عربية قوية .في بلد مثل سوريا سكانه العرب يشكلون 90% من قاطنيه لا يمكن القول عنه بأنه غير عربي وأنه متعدد الانتماء والهوية القوميتين وإن كان هناك حاجة ملحة أبرزتها مؤخرأ الأزمة السورية إلى تحقيق الحقوق الثقافية واللغوية للقوميات الأخرى وإزالة المظالم اللاحقة بها مع ضرورة تساوي المواطنين السوريين جميعاً في الحقوق والواجبات بمعزل عن قوميتهم ودينهما وطائفتهم وانتسابهم السياسي وجنسهم مع ضرورة (اللامركزية الإدارية الواسعة) ورفض (الفيدرالية). (العروبة) أيضاً هي لاصق ضروري للسوريين عبر للأديان والطوائف في مرحلة ما بعد الأزمة ولا يوجد غيرها الآن لتحقيق ذلك.

الوحدة العربية التي نريد هي وحدة الأقطار العربية والشعب العربي في إطار سياسي- كياني موحد يتحقق عليه. نحن نرى العروبة لاصقاً لعرب في ظروف الهجمة الامبرialisية- الصهيونية القائمة التي تزيد ليس فقط تجزئة المجزأ من الأقطار العربية الحالية بل أيضاً إثارة النعرات الدينية- الطائفية- الإثنية لاستغلالها لصالحها. نحن نرى العروبة أداة مقاومة ضد الإمبرialisية التي كانت تجسداتها الرئيسية في



التجزئة العربية واسرائيل والسيطرة على الثروات العربية ومحاولة التحكم بالقرار العربي، ونرى الوحدة العربية كأداة للتنمية وطريقاً إلى أمة عربية موحدة

8. الماركسيون علمانيون بالضرورة من حيث أن العلمانية هي (حيادية الدولة تجاه الأديان والطوائف والعقائد السياسية) ، ويسعى الحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي إلى صياغة دستور سوري جديد على أساس ذلك ويجب أن يكون باب الحياة السياسية مفتوحاً أمام كل القوى السياسية القابلة بالدستور والتعدد الفكري-السياسي ونبذ العنف وتبادل السلطة.

العلمانية التي نريد هي فصل الدين عن الدولة، كما في دول عديدة كالهند وألمانيا ، وهي علمانية تشتعل تحت خيمتها كل التعبيرات الفكرية- السياسية المتبلورة في أحزاب سياسية لتكون مسمومة قانوناً مادامت تقبل بالتعدد الفكري- السياسي وتنقيد بالقانون الذي يمنع استعمال القوة خارج إطار سلطة الدولة.

9. مفتاح التغيير في الوضع السوري الراهن هو التسوية السياسية على أساس بيان جنيف 1 الصادر يوم 30 حزيران 2012 والقرار الدولي 2254 عام 2015 لتشكيل هيئة حكم انتقالية تشارك فيها المعارضة والسلطة نحو الوصول إلى انتخابات لجمعية تأسيسية تصوغ دستوراً جديداً. يجب فتح المجال أمام كل التعبيرات الفكرية- السياسية لكي تتنظم في العملية الديمقراطية. لا يوجد طريق آخر لعملية التغيير الديمقراطي ولا طريق آخر لتجاوز الأزمة السورية.

10. التلاقيات السياسية للحزب الشيوعي السوري-المكتب السياسي ستكون محددة حسب ما يراه من متطلبات في كل مرحلة من المراحل الثلاث التالية : مرحلة الأزمة السورية الراهنة- مرحلة الانتقال السياسي إلى وضع ما بعد الأزمة نحو نظام ديمقراطي يتجاوز وضعية نظام مابعد يوم 8 آذار 1963- مرحلة ما بعد الانتقال السياسي.

11- رفض كل المعاهدات والاتفاقات العلنية والسرية التي تخل بالسيادة السورية من أية جهة سورية كانت.

المملكة العربية السعودية وإسرائيل: من يحتاج من؟

BESA Center Perspectives Paper No. 1,370

"مركز بيغن- السادات"- جامعة بار إيلان - "إسرائيل" - فرانك موسمار

ترجمة هيئة التحرير

ملخص تنفيذي:

يزيد عدم الاستقرار الشديد وانعدام الثقة من حدة التوتر في الخليج العربي، وخاصة بين إيران الشيعية وال سعودية السنة. تلاشت شهية أميركا للمشاركة العسكرية بعد ما يقرب من عقدين من الحرب والمنطقة التي تفتقر إلى أي شكل من أشكال إطار الأمن الجماعي، تاركة فراغاً أمنياً كبيراً. تشكل مبادرات دول الخليج لإسرائيل جزءاً من جهد الإنقاذ التزام أميركا الأمني بالمنطقة مع دعم علاقة يمكن أن تخفف نفوذ طهران المتزايد.

بدأت العلاقة بين إسرائيل وال السعودية في الاتجاه نحو الحميمية منذ بعض الوقت. لقد شعر الطرفان بالقلق إزاء ما رأته حكومتهما من ضعف إدارة أوباما في مواجهة إيران الصاعدة. عارض كلاهما الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة، JCPOA) عام 2015. وكلاهما يريد أن يرى الكثير من الإجراءات الأكثر صرامة التي تُتخذ ضد نفوذ طهران المنتشر، وليس أقلها في سوريا. ولكن مع كل ما قيل، فإن إسرائيل - التي لا تستورد أي شيء من الخليج - تقضي لا تتدخل مباشرة في الصراع السعودي الإيراني، لأنه من غير المرجح أن تستفيد من هذا التدخل وقد تتعرض في الواقع لأضرار جسيمة.

تودّ السعودية تشطّط اهتمام واشنطن بالمنطقة، لكن هذا أمرًّا أصعب في الإقناع مما كان عليه في السابق، وليس فقط لأنّ الأميركيين سئموا من المشاركة العسكرية في صراعات بعيدة. صرّح الرئيس دونالد ترمب تماماً أنّ أمريكا لا تحتاج إلى نفط الخليج، ويؤكّد أنّ المستفيدين من هذه التجارة يجب أن يهتموا بأنفسهم فقط بدعم عام من الولايات المتحدة.

وَمِمَّا يُزِيدُ مِن التحديِ الذي يواجه الرياض صورة قيادتها الملوثة. فقد تم إدانة ولی العهد الأمیر محمد بن سلمان على نطاقٍ واسع (إن لم يكن فعالاً) لأنَه أمر بقتل الصحفی جمال خاشقجي، وتعرَّضت المملكة لانتقادات متزايدة بسبب سلوكها في الحرب في اليمن. واحدة من المسرحيات القليلة المفتوحة أمام الرياض هي تقديم مبادرات سلمية تجاه إسرائيل، وهي خطوة من المحتمل أن تعزّز رصيدها في واشنطن على الرغم من أنها تقدم فوائد مُحمَّلة أخرى.

واجه المملكة العربية السعودية عواقب وخيمة ناجمة عن اشتباكاتها مع إيران الشيعية و وكلائها. لقد تعطل حوالي نصف إنتاج البلد من النفط - 5 ملايين برميل يومياً - نتيجة غارات الطائرات بدون طيار التي شنّها المتمردون الحوثيون اليمنيون المدعومون من إيران على منشآت نفط أرامكو السعودية واسعة النطاق في منطقة بقيق في 14 أيلول/سبتمبر 2019. وفقاً لموقع الويب الخاص بـ "المسيّرة"، قناة الأخبار الفضائية التي يديرها الحوثيون، تت وعد المجموعة بهجمات إضافية إذا لم تنسحب قوات التحالف السعودية من اليمن.

أثبتت الضربة أن الرياض عرضة لهجمات طهران وعملانها. كما إن المزيد من الضربات الحوثية على قطاع النفط السعودي ستكون كارثية لأن النفط هو الركن الأساسي لاقتصاد المملكة وحجر الزاوية في تتميمتها. ووفقاً لأحدث بيانات صندوق النقد الدولي، فقد شكلت إيرادات النفط حوالي 85% من صادرات



المملكة العربية السعودية وحالي ٩٠٪ من الإيرادات المالية، ويشكل قطاع النفط أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما يبلغ العجز في ميزانية المملكة العربية السعودية كل عام، اعتماداً على سعر خام برنت، ما بين ٤٠ إلى ٦٠ مليار دولار.

تحتاج المملكة العربية السعودية بشكل عاجل إلى طريق تصدير بديل لنفطها، وهذا سبب إضافي لمبادرات الرياض نحو إسرائيل. تتحدث المملكة بالفعل مع الإسرائيليين حول خط أنابيب إلى إيلات، على بعد ٤٠ كم فقط من السعودية ، لاستيراد الغاز الطبيعي من إسرائيل ، وامتداداً لذلك، يمكن تطوير هذا الطريق كوسيلة بديلة لنقل النفط السعودي إلى ميناء حيفا العميق للتصدير إلى أوروبا والغرب. ستكون هذه طريقة أكثر أماناً وأسرع لضمان الصادرات السعودية إلى الغرب، لأنها ستتجنب العوائق الإيرانية على مضيق هرمز ومضيق باب المندب في البحر الأحمر. كما أنه سيوفر رسوم العبور الكبيرة التي ينطوي عليها عبر قناة السويس.

قد يفتح هذا الطريق عالماً جديداً من أسواق التصدير للمملكة العربية السعودية. تتطلع المملكة في الوقت الحالي، إلى استيراد الغاز الطبيعي، ولكن في الوقت المناسب، قد تتحرك لتطوير احتياطياتها من الغاز الطبيعي، والتي تُعد خامس أكبر احتياطي في العالم.

تقوم إسرائيل بتطوير احتياطياتها من الغاز الطبيعي، لكنها لا تملك ما يكفي من الغاز لتبرير بناء خط أنابيب تصدير إلى أوروبا. ومع ذلك، قد يؤدي الارتباط مع المملكة العربية السعودية إلى رفع الموازن لصالح خط أنابيب شرق البحر المتوسط، والذي قد يكون مربحاً للغاية لكلا الشركين.

سواء أكانت السعودية تضغط من أجل الحرب مع إيران أم لا ، فإن خياراتها لتجنب الخيار تضيق. إن المملكة، التي تقع ضمن مدى الصواريخ الإيرانية ، لديها الكثير لتخسره من مثل هذه الحرب أكثر من إيران. وقال جوشوا لاندريس، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أوكلاهوما: "المملكة العربية السعودية لن تدعم الحرب مع إيران ".

تواصل طهران الاستقدادة من العديد من الأضراب في الشرق الأوسط لنشر نفوذها. إنها تشكل جسراً برياً لربط إيران عبر العراق بسوريا و الجولان ولبنان ("الهلال الشيعي"). يشكل الشيعة ١٥٪ فقط من سكان العالم من المسلمين، لكنهم يشكلون أغلبية كبيرة في إيران، التي استخدمت الحركات الشيعية في أماكن أخرى لتأكيد هيمنتها الإقليمية.

ويتمثل الهلال الشيعي المكتمل تحديداً خطيراً للمصالح السعودية في المنطقة. سوف يهدّد طرق التجارة الحيوية وأمن المنطقة ككل. سيجعل التدخل في المناطق التي تهيمن عليها إيران أكثر تعقيداً، نظراً لإمكانية التصعيد بين المملكة العربية السعودية والقوات المدعومة من إيران. يغذي الوجود الإيراني على نطاق أوسع، الطائفية المتامية التي ستتشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي لسنوات قادمة. ستبذل الرياض ما في وسعها للتخفيف من هذا التهديد، حتى الذهاب إلى أبعد من مدّ صديقة لإسرائيل.



طيب تيزيني كما عرفته عن قرب

الدكتور جون نسطة

(بمناسبة مرور عام على وفاة الدكتور طيب تيزيني)

تشكل عملية الكتابة عن ذكريات مع شخصية فلسفية بارزة مثل الدكتور طيب تيزيني، ترجع بداياتها لأكثر من ستين عاماً، مهمة ليست سهلة، تستلزم الدقة وحك الرأس، كما يقال بالعامية.

عرفته في مطلع الشباب من خلال تواجدنا في مدينة واحدة، حمص التي تتميز علاقاتها الاجتماعية بطبع خاص تميّز عن بقية المدن السورية الأخرى.

كنا - وحمص مدينة عدد سكانها في الخمسينيات قليل نسبياً - نعرف بعضنا البعض وخصوصاً معشر الطلاب.

وكان الطيب من سكان المدينة القديمة الشرقية، وكان عليه حينما يرحب بالذهاب إلى مركزها أن يمر بنفس الشارع الذي كنت أعيش فيه حيث ألقيه فيه.

كان شاباً متوسط القامة يميل إلى القصر، كثيف الشعر، أبيض الوجه، لباسه لا يميل إلى البذخ، يسير التودة متمهلاً، لطيف السحنة، وكلامه ينطق بالتهذيب العالي والتواضع والافتتاح على الآخر، وكنا نحمل نفس الأفكار والتوجهات السياسية. بعد هذه الفترة من التلاقي الغير منتظمة وغير مخطط لها، شاعت الأقدار أن نلتقي في مدينة بيروت اللبنانية، فارين من أجهزة القمع الاستبدادية السراجية في زمن الوحدة بين مصر وسوريا.

كنا الطيب وأنا منتظمين في صفوف الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش الشخصية التاريخية المثيرة للجدل، الذي لم يصوت كعضو مجلس نيابي على قرار المجلس النيابي السوري عن قيام دولة الوحدة في شباط 1958، بعد أن غادر دمشق بنفس اليوم.

ولم يوافق الحزب بحل نفسه حسب شروط الرئيس جمال عبد الناصر للوحدة، وأعلن الحزب عن موقفه تجاه الوحدة بإعلان المبادئ الثلاثة عشرة والتي قالت بتلخيص أن هذه الوحدة الاتحادية لم تراعي الظروف الموضوعية والتاريخية لكلا البلدين، وأنها تغاضت عن مبادئ الديمقراطية، وأنها بهذا الشكل لا يمكن ان تعيش طويلاً، إلا إذا راعت هذه المبادئ الهدافـة إلى الإصلاح.

في ليلة رأس السنة عام ١٩٥٨-١٩٥٩ شنت الأجهزة الأمنية المخابراتية حملة اعتقالات واسعة شملت آلاف من كوادر وأعضاء الحزب. في بيروت كان أعضاء من قيادة الحزب وبمساعدة الحزب الشيوعي



اللبناني يعملون على استيعاب الأعداد الكبيرة من الشيوخ عين اللاجئين وتنظيمهم وإيجاد مساكن لهم ومساعدتهم مالياً ومعنوياً. وشاعت الصدفة أيضاً أن نلتقي في غرفة واحدة استأجرها الحزب لنا على سطح بناءة عالية في حي الأشرفية ، وهي الأساسية معدة للغسيل لسكن البناءة. كانت غرفة صغيرة الحجم، وكنا نعيش فيها وعدهنا يتراوح بين سبعة إلى عشرة أشخاص حسب الظروف. كنا نفترش الأرض على فرشات محسوسة بقشر الموز المجفف وسعر الواحدة سبعة ليرات لبنانية بدون شراشف ولا مخدات تحت الرأس، التي كنا نستعيض عنها إما بالكتب أو الأحذية، وكنا أحياناً ننالب بالنوم نظراً لضيق المكان. كانت النقاشات حادة وبصوت عالي تتمتد ساعات طويلة، وأحياناً كان يتحقق الرفاق للعب الورق أو الشدة بالعامية وما يرافق ذلك من صرخ من إعجاب وسخط.

كان الطيب رجلاً هادئاً، جاداً متزناً، شديد التفكير والتأمل، منزعجاً من هذا الجو المحيط به. وكان يقرأ لساعات طويلة في مختلف الكتب اليسارية الفكرية والتاريخية.

وفي مرة سأله لماذا يواكب على القراءة المكتفة أجاني بأنه يعد لكتابه مؤلف يهز به أركان الدولة الناصرية- حسب تعبيره- "القائمة على الاستبداد وديكتاتورية الفرد ومظلومية الشعب السوري". كان الطيب إنساناً عاقلاً حكيمًا شديد التزهد بالطعام والشراب والملابس. كان أحياناً يسلق كيلو من البطاطا ويعيش عليه لمدة أسبوع كامل طبعاً مع الثوم والزيت.

بقينا في بيروت عدة أشهر، وبعدها بدأ الحزب بإرسالنا تباعاً لدول المنظومة الاشتراكية بقصد الدراسة الجامعية. وخرج الطيب بوثيقة سفر لبنانية لمرة واحدة، وخرجت أنا ورفقي (عون جبور) بجوازين سفر لبنانيين مزورين.

وشاعت الصدف أيضاً أن نلتقي أيضاً بقرية صغيرة بالقرب من برلين في بيت للراحة تابع لاتحاد النقابات العمالية الألمانية.

وأمضينا في هذا البيت وتحت سقف واحد أيضاً عدة أشهر تعرفنا خلالها على معظم مدن ألمانيا الديمقراطية ومعالمها الرئيسية عن طريق رحلات نظمها لنا الحزب الاشتراكي الموحد الحاكم الذي أكرم ضيافتنا إلى أبعد الحدود. وبعدها، واقتصرنا للوقت، بدأنا في شهر أيلول من العام ١٩٦٠ بدراسة اللغة الألمانية في معهد هردر بمدينة لايبزغ وأيضاً في بيت واحد للطلبة. كانت قيادة الحزب قد أصدرت قراراً لا يسمح لأعضاء الحزب بالدراسة إلا بالفروع العلمية من هندسة وكميات وفيزياء ورياضيات إلخ، ولا يسمح بدراسة العلوم الاجتماعية من فلسفة وتاريخ واقتصاد إلخ. سألنا عن امكانية دراسة الطب فجاء الجواب إيجابياً. فعكفنا الطيب تيزيني وأنا وعد لا بأس به من الرفاق بدراسة الطب في جامعة لايبزغ. صديقي الطيب وافق على ذلك بمضض ولكنه وبعد عدة أشهر اكتشف أنه غير متآكل ومنسجم مع دراسة الطب، وتقدم بطلب خاص للسماح له بدراسة الفلسفة وأخذ الموافقة.



أخذ الطيب في الانصباب بشكل مذهل على الدراسة في قراءة أسس الماركسية اللينينية، واستغرق بدراسته عدة أشهر، واستمر بهذا الاجتهاد والجلد لحين تخرجه في العام ١٩٧٠.

خلال دراسته كان يسكن في غرفة منفردة في بيت الطلبة، وكان لا يخرج منها إلا فيما ندر وللضرورة فقط، ولم يكن مهتماً بتبوء مراكز قيادية في منظمة الطلاب أو بالمنظمة الحزبية.

في العام ١٩٧٤ وبعد حصوله على شهادة الدكتوراة في الفلسفة التقينا مجدداً على أرض الوطن وفي دمشق بالتحديد. وكان يحاول الدخول إلى قسم الفلسفة بجامعة دمشق كمدرس، والجامعة ترفض بناءً على قرار من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي لا يسمح لغير أعضاء الحزب بممارسة مهنة التدريس في الجامعة. وقتها سألني، باعتباري كنت قيادياً في منظمة لا يزعزع الحزبية، عن رأي الحزب بهذا الموضوع. فقلت له وبدون مراجعة قيادة الحزب، اذهب وانتسب لحزب البعث ودرس بالجامعة لأنك هناك تقيد الفكر الماركسي أكثر مما لو بقيت في الحزب الشيوعي السوري، هذا الحزب الذي لم يكن يولي اهتماماً بالمثقفين عموماً والفلسفه خصوصاً، وكان يقول "أن الرفاق الكبار (السوفيت) يمدوننا بالفكر والفلسفة بما يكفي".

ودخل الطيب جامعة دمشق مدرساً ناجحاً جداً محوباً من الطلاب المتشوقين للاطلاع على الماركسية في تلك الفترة، وبدأ الدكتور طيب تيزيني يؤلف كتاباً بعد الآخر يدرس فيه التراث الفكري العربي الإسلامي وينتقده من وجهاً نظر ماركسية متطرفة. وانتشرت كتب طيب تيزيني كالنار في الهشيم في كل العالم العربي من أقصاه إلى أقصاه، في محاولة تشكيل وعي عربي جديد. ومن أكثر ما قرأته بشغف كان جداله ونقده لفكرة محمد عابد الجابري، وتؤليه في تفسير القرآن الكريم ونقاشه مع المفكر الإسلامي محمد سعيد رمضان البوطي.

وعلى النطاق الاجتماعي السياسي أيضاً لا يسعني إلا أن أذكر بموافقت الدكتور طيب المشرفة والشجاعة، فقد قام منذ التسعينيات من القرن الماضي بتعريفة النظام القائم من حيث ممارسته العنف المنظم من اعتقالات وملحاقات لستر تورطه في مجالات الفساد ونهب خيرات وثروات الشعب بأكمله. وهو صاحب ترويج فكرة فضح نظام الفساد والإفساد على نطاق واسع. طيب تيزيني شكل مثالاً واقعياً لما عبر عنه الماركسي الإيطالي غرامشي عن (المتفق العضوي). فهو في دفاعه عن المفترين والمهمشين وأصحاب الدخل المحدود لم ينسى تحمل النظام المسؤولية عما يحدث. وبنفس الوقت كان يهاجم الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل والصهيونية والرجعية العربية وخلفائها، ويحمل العولمة الرأسمالية المتوجهة مسؤولية افقار الشعوب وفرض الهيمنة الأمريكية على أسلوافها واقتصادياتها الضعيفة. وهو خاض مع بقية أطراف المعارضة الدفاع عن هبة الشعب السوري في 18 آذار 2011 وقتل المتظاهرين العزل وأيد أهدافها بكل جرأة ووضوح. ففي اللقاء التشاوري الذي دعا إليه نائب رئيس الجمهورية السيد فاروق الشرع في 10 تموز 2011 طالب بتفكيك الدولة الأمنية وبوقف اطلاق



الرصاص على المتظاهرين، وبإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، كمقدمة لحوار ديمقراطي يعالج الأزمة السورية.

رحل عنا فقيتنا الدكتور طيب تيزيني مخلفاً إرثاً ثقافياً عظيماً سوف يخلده في تاريخ الفكر العربي الحديث.

ألم يكن فؤاد مرسي على حق؟

محمد سيد رصاص

الإثنين 2 آذار 2020 – جريدة "الأخبار"

انقسم الشيوعيون المصريون في الموقف من سلطة ما بعد 23 تموز / يوليو 1952: شارك ضباط، مثل خالد محى الدين ويوسف صديق وأحمد حمروش، كانوا أعضاء في التنظيم الشيوعي: (الحركة الديموقراطية للتحرّر الوطني - حدتو)، في الحركة العسكرية التي أطاحت بالملك فاروق. كان رأي «حدتو» بأن السلطة التي نتجت عن حركة الضباط ستقود إلى ثورة وطنية ديموقراطية تقضي على الإقطاع وتنهي التخلف. في المقابل، كان رأي «الحزب الشيوعي المصري» - «الراية»، بأن أزمة السلطة في مصر - بدءاً من تظاهرات عام 1946 ضدّ معاهاة صدقى - بيفن، وصولاً إلى حرب العصابات في منطقة القنال ضدّ البريطانيين التي أعقبت إلغاء حكومة حزب «الوفد» في تشرين الأول / أكتوبر 1951 لمعاهدة 1936 مع لندن - لم يكن الحكم الملكي قادرًا على حلّها بالطرق التقليدية، وكان رأي حزب «الراية» أنّ العسكر قفزوا إلى السلطة بانقلابهم العسكري على هذه الخلفية، بدعم من واشنطن التي كانت تسعى لخلافة لندن في زعامة العالم الغربي. التنظيمان الشيوعيان دعموا الرئيس جمال عبد الناصر لما قادت تناقضاته مع لندن إلى سياسات وطنية، مثل تأميم شركة قناة السويس عام 1956 ورحّبا بقاربه مع موسكو منذ أيلول / سبتمبر 1955، وعلى خلفية تقاربهما هذا في رؤية السلطة المصرية، كان توحّدهما في تنظيم واحد هو «الحزب الشيوعي المصري» في يوم 8 كانون الثاني / يناير 1958.

انفجرت التناقضات سريعاً: في تموز / يوليو 1958 تم إبعاد ممثل «حدتو» في قيادة التنظيم الجديد، كمال عبد الحليم، من القيادة، وسيطر ممثل «الراية» الدكتور فؤاد مرسي على قيادة الحزب، وهذا ما أدى إلى انشقاق «حدتو» بعد شهرين. خلال تسعه أشهر، بانت وحدة التنظيمين الشيوعيين هشّة، ويبدو أنّ تقاربهما في الرؤى كان مقتصرًا على الشكل، وليس على المحتوى في رؤية السلطة المصرية، حيث اعتبرت «حدتو» أنّ صدام عبد الناصر مع البريطانيين وتأميته لقناة السويس وقاربه مع السوفيات يثبت وجهة نظرها بأنّ سلطة 23 يوليو ذات طابع وطني تقدمي فيما كان رأي حزب «الراية» بأنّ هذا



الصدام ناتج عن شروط لندن الصعبة التنفيذ من قبل عبد الناصر (مثل الدخول في «حلف بغداد» المؤسس في شباط/فبراير 1955) وبأن هناك اتجاهها عند الأخير لاستخدام العلاقة مع السوفيات لتحسين الشروط المصرية تجاه الغرب، في وقت لم تكن فيه واشنطن ضمن نغم واحد مع البريطانيين، وهذا ما ظهر جلياً في حرب 1956. لم يأبه عبد الناصر بتناقضات التنظيميين الشيوعيين المصريين، وقام بشن حملة اعتقالات عليهم (مع الحزب الشيوعي السوري) بدءاً من ليلة رأس سنة 1959.

كان رأي قادة في «حدتو»، ومنهم شهدي عطيه الشافعي الذي مات تحت التعذيب، أن الاعتقالات هي «سوء فهم». لم توحّد الاعتقالات رؤى التنظيميين أو تقرّبّهما، حيث أنه عندما جرت تأميمات البنوك في شباط/فبراير 1960، ثم توسيع التأميمات لتشمل منشآت صناعية كبرى في تموز/يوليو 1961، رأت «حدتو» أنها تخطّ طريقاً انتقاليّاً نحو الاشتراكية، وعندما طرح عبد الناصر «الميثاق» في أيار/مايو 1962، بدأ سجناء «حدتو» يطرحون فكرة أن هناك «مجموعة اشتراكية» يقودها عبد الناصر داخل السلطة المصرية، وأن هناك حاجة إلى تنظيم واحد للاشتراكيين. مقابل ذلك، كان رأي فؤاد مرسي بأن التأميمات هي إجراء رأسمالي (هي والإصلاح الزراعي)، وبأنها تعبر عن أزمة تنمية بسبب تمنع الغرب عن الاستثمار في مصر ما بعد 23 تموز/يوليو 1952، وبسبب هروب رأس المال المصري والأجنبي من مصر في فترة 1952 - 1960، وهذا ما استدعي تدخل الدولة وإمساكها بالعملية الاقتصادية، ولأغراض رأسمالية، نحو سيطرتها على فائض قيمة العملية الإنتاجية الاقتصادية وعلى مصادر الأدّخار والإيداع من أجل تمويل عملية التنمية.

برأي فؤاد مرسي، أن هذا سيقود إلى «رأسمالية الدولة» بدل «رأسمالية السوق»، وقد ظلّ متشارماً بأن حدود المشروع الناصري ستقود إلى انفجار سلبياته وتطغى على إيجابياته، وهو ما تبعه تلميذه الدكتور سمير أمين، الذي كان عضواً في حزب «الراية»، مقیماً للدراسة في باريس في الخمسينيات، عندما اعتبر أن هزيمة 1967 قد عجلت في انتصار ظاهرة أنور السادات، الذي برأي الدكتور أمين، لم يكن ثورة مضادة بل قوة تعجّل وتغلّب للاحتجاجات اليمينية في المشروع الناصري، حيث توالت عملية الانفتاح الاقتصادي الداخلي، من رأسمالية الدولة نحو اقتصاد السوق عند السادات، مع فك العلاقة مع موسكو، والاتجاه نحو واشنطن ثم التسوية مع إسرائيل.

هذا، يجب الاستدراك: صحيح أن الدكتور فؤاد مرسي خرج من السجن هو وبقي الشيوعيين المصريين، في أيار/مايو 1964، بالتزامن مع زيارة خروتشوف إلى مصر، ثم تم حل حزبي «الراية» و«حدتو»، في عام 1965، لينضم أفرادهما فرادى إلى «الاتحاد الاشتراكي» تحت ضغط الاتحاد السوفيتي، الذي بدأ منذ، شباط/فبراير 1964، بوصف نظام عبد الناصر بـ«النظام الديمقراطي الثوري»، وبأنه في «طريق التطور اللازم»، إلا أن الدكتور مرسي لم يفعل ذلك الانضمام عن قناعة، بخلاف أعضاء «حدتو»، بل تحت ضغط موسكو. وهو رغم تبوئه مناصب، مثل عضوية إدارة البنك المركزي، ثم دخوله في وزارة الدكتور عزيز صدقى عام 1972، إلا أنه سرعان ما أحّس بالللانتماء وخرج سريعاً.



كمكثّ: ليس القصد من هذا المقال نكء جراح الماضي، ولا إشعال حساسيات أيديولوجية، بل هو نوع من المقاربة لتقديرات تساعد على إلقاء الضوء على تحولات مصرية في ستة عقود أعقبت يوم 23 تموز / يوليو 1952، وقادت إلى نظام رأسمالي جديد في أرض الكنانة، يتحالف فيه ثالوث «العسكر» و«رجال الأعمال» و«المؤسسة الدينية الأزهرية». ليست سوريا ما بعد 8 آذار / مارس 1963، وجزائر ما بعد 5 تموز / يوليو 1962، خارج هذا المسار المصري، ولو اختلفت تفاصيل السياسات الخارجية عندهما عن تلك المصرية.

إدلب المحطة ما قبل الأخيرة

مصطفى سعد

The Levant News

مارس 14, 2020

عندما نريد أن نتحدث عن اتفاق بين روسيا وتركيا وبشكل أدقّ بين بوتين وأردوغان علينا أو لاً أن نعود قليلاً إلى الوراء، تحديداً إلى بداية الألفية الجديدة التي شهدت حدثاً هاماً في المنطقة، وهو ظهور غزل متبدال بين بلدان متجاورين بينهما تاريخ طويل من العداء والدماء. إدلب

روسيا التي استلم زمام الحكم فيها ضابط الاستخبارات السابق فلاديمير بوتين، وقد بدا واضحاً منذ بداية عهده أنّ حلمه ومشروعه عودة بلاده إلى أمجادها القيصرية، وفي عام 2002 نجح حزب العدالة والتنمية في تركيا الذي اعتمد في سياساته الخارجية على عدّة مبادئ منها مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.

خلال فترة زمنية قصيرة صارت تركيا أكثر استقلالية واتسمت بفعالية على الصعيد الدولي. نجح حزب العدالة والتنمية في بروز بلاده كلاعب مؤثر في دول الجوار والمنطقة. السياسة المتتبعة لدى كلّ من موسكو وأنقرة رسمت خطوط جديدة في علاقتهما، وبدأت حقبة توّرك وتركز على المصالح المشتركة والتبادلية بين البلدين، هذه الحقبة لم تنسِ القضايا الخلافية لكن لا تهتم بها. لكن مع بداية الربيع العربي، وتحديداً منذ بداية الأزمة السورية آذار 2011، بدأ الخلاف العلني بين أنقرة وموسكو في قراءة الحريق السوري، أسبابه، وطريقة إخماده. التركي سعى إلى تسويه سياسية في دمشق بين النظام السوري وجماعة الإخوان المسلمين، وعندما فشل في مسعاه بعد زيارة وزير الخارجية التركي السيد أحمد داود أوغلو لدمشق في الأسبوع الأول من شهر آب 2011 عمل على تأسيس المجلس الوطني السوري. كما



حاول جمع المعارضة السورية المتمثلة بالإخوان المسلمين وإعلان دمشق وهيئة التنسيق ضمن ائتلاف سوري معارض ليكرر السيناريو الذي جرى في ليبيا ويكون ذريعة لتدخل قوات الناتو في سوريا.

أما في الجانب الآخر فالروسي قالها وكررها مراراً بأنه لن يقبل بأي تدخل عسكري تحت أي ذريعة، فسوريا المياه الدافئة التي لا يجوز التغريب بها، كما أنه لن يقبل بتكرار التجربة الليبية التي عاد منها بخفي حنين. وجود بوتين وأردوغان على النقيض مع طرف الصراع في سوريا لم يؤثر سلباً على حجم التبادل التجاري بين البلدين. لكن انقلاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما على الإخوان المسلمين وتخليه عنهم قدومه إلى سوريا عند ظهور الرّأيّات السّود ودعمه للأكراد واعتماده عليهم متّجاهلاً دولة أساسية في حلف الناتو، ومحاولة الانقلاب في تركيا على رجب طيب أردوغان وموقف كل من البيت الأبيض والكرملين حيال هذا الانقلاب جعلت من أردوغان يستدير نحو روسيا. هذه الاستدارة أدت لعقد عدة اتفاقيات أولها كان تخلّي تركيا عن الدّعم الذي تقدّمه لمسلحى حلب والغوطة وشمال حمص، لتندّذ عملية عسكرية داخل الأراضي السورية في خط جرابلس- الباب- إعزاز 2016 وعملية أخرى في عفرين مطلع عام 2018، ثم في اتفاق بين بوتين وأردوغان الذي جرى في أيلول من العام نفسه أخذ الأخير ضوءاً أحضرأً لتواجد قواته في إدلب، وشرط على الحدود السورية- التركية يمتد من جرابلس حتى منطقة ربيعة في ريف اللاذقية. كما أدى التقارب الروسي- التركي وبمشاركة إيران في مؤتمر سوتشي والذي نتج عنه من جملة ما نتج اتفاق على اللجنة الدستورية.

أعلن السيد غير بيدرسون في أيلول من العام الفائت عن بدء أعمال اللجنة الدستورية والتي توقفت أعمالها بعد الجلسة الثانية التي جرت في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني من العام نفسه. اللجنة الدستورية هي الحلّ الوحيد المتبقّي باعتراف جميع القوى الفاعلة في الملف السوري وبعد إفشالها في الجولة الثانية زادت أهميّة إدلب كورقة عند النظام السوري ومعه روسيا، وعنده أردوغان، ورقة تحدّد مصير الجولة الثالثة للجنة الدستورية التي من المتوقّع أن تكون خلال شهر آذار الجاري. أعلن النظام في دمشق عن بدء معركة تحرير إدلب ودخول التركيّ بجنوده ومركياته. طالب التركيّ عودة الجيش السوريّ وحلفائه للحدود المتّقدّ عليها في سوتشي والنظام يريد استمرار التقدّم ومحاربة الإرهاب.

لن نتحدّث عن تفاصيل سير المعارك وعدد القتلى والمناطق التي تم السيطرة عليها من قبل طرف أو آخر، لكن تأزم الأمر في الشمال الغربي من سوريا ووقوع قتلى من الجيش التركي وعدم نجاح أردوغان بالضغط على أوروبا من خلال ورقة اللاجئين التي استخدماها مؤخراً، وموقف أميركا ودول الناتو الذي جاء لا كما تشهي سفن أردوغان، وتنامي دور السعودية ومصر والإمارات ومن خلفهم واشنطن ضمن المعارضة السورية على حساب الإخوان المسلمين والاستعداد لعقد مؤتمر القاهرة 3 الذي يهدف كما هو متوقّع لإشراك الأكراد وتقليل التفوّز التركي في هيئة التفاوض واللجنة الدستورية، هذه الأمور كلّها عملت على تسريع لقاء أردوغان وبوتين لبحث مشكلة إدلب وتوقيع اتفاق هشّ تمّ خرقة مرات ومرّات.



اتفاق هشٌّ وعلاقات متينة وكلام دبلوماسي بين الطرفين يدلّ على أنه لا يمكن وقوع مواجهة بين البلدين وعودة سقف المطالب لدى كلّ من أنقرة ودمشق. الاتفاق ضمن دمشق فتح طريق حلب- اللاذقية وحلب- دمشق وشنّ عن تواجد تركيّ عسكريّ ضمن الأراضي السورية. هذا الاتفاق كغيره حيث أنّ قراءته تتمّ بأكثر من عين وأكثر من لغة. دمشق وموسكو وأنقرة لكلّ منهم رؤيته الخاصة حول ما تمّ الاتفاق عليه في روسيا، كما أنّ مجلس الأمن الدولي لم ينجح في إصدار بيان رئاسي يرحب بالاتفاق الروسي التركي، بسبب معارضته الولايات المتحدة الأمريكية حسب ما ورد عن السيد فاسيلي نيبينزيا.

ختاماً:

مررت الأزمة السورية بمحطات عديدة وبعد كلّ محطة كانا نشهد متغيرات جديدة بداعٍ من تسليح الحراك ومن ثم أسلنته، مروراً بالتدخل العسكري الروسي المباشر وسيطرة النظام على حلب لتكون إدلب المحطة ما قبل الشمال الشرقي (المحطة الأخيرة).

العلاقات الروسية- التركية عميقه وقوية وإن كانت تباهت بين فترة وأخرى لكن لا يبدو أنّ في نية أيٍ من البلدين كسر تلك العلاقات. وما يزال مصير إدلب غامض في ظلّ تفاهمات تشبه الأدوية المسكنة للألم.

وكما جرت العادة في كل الاتفاقيات الدولية التي تحدث هناك متضرر واحد، "الشعب السوري".

روسيا في سوريا: رشاقة الدببة

موقف نيربية

جريدة "القدس العربي"- 3 آذار 2020

في عام 2008، نشر سيرغي لافروف مقالة بعنوان «روسيا والعالم في القرن الحادي والعشرين»، قال فيها ما يمكن تلخيصه بما يلي: «كانت نهاية الحرب الباردة نهايةً لمرحلة طويلة من التاريخ العالمي، استمرت بين 500-400 عام، كانت الهيمنة العالمية فيها للحضارة الأوروبية. وكان الغرب التاريخي يقود تلك المرحلة. الآن تصبح المنافسة عالمية بحق، وتأخذ بعداً حضارياً».

هذا بعد الحضاري المذكور كما يبدو، الذي يستبطن القومية من جديد، قد حلّ مكان صراع الشرق والغرب وبعده الأيديولوجي ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي. ولعلّ هذا يلخص جوهر التفكير الروسي، في القرن الحادي والعشرين في السياسات الخارجية. لذلك، يبدو من الضروري إعادة وصل السياسات بين القرن الخامس عشر وما تلاه، والسياسات الراهنة، في منطقتنا المشرقية خصوصاً، أو ربما كذلك المتوسطية



سيطر حلم «استعادة الأراضي الروسية» على السياسة الخارجية منذ القرن الخامس عشر، وكان نجومه الأبرز، إيفان الرهيب وبطرس الأكبر وكاترين الثانية، هؤلاء الذين يُعتبر بوتين امتداداً لهم، وقد يضاف إليهم أيضاً بتحفظ اسم ستالين، وقد امتدت حروب تلك الأحقاب شرقاً نحو جبال الأورال وما تلاها، وغرباً نحو بولندا والإحاق ببيلاروسيا وجزء من ساحل البلطيق وأكثر من ذلك من الأراضي البولونية خصوصاً، وجنوباً نحو أوكرانيا والقوفاز والقرم وما وراءها إلى الشرق. في الاتجاه الأخير، كان ذلك الميل إلى التوسيع الأكثر أهمية باتجاه مياه البحر الأسود الدافئة، حلم القياصرة الآتير.

وتمثل القواعد الروسية على السواحل السورية، تموضعاً في مياه أكثر دفئاً من مياه البحر الأسود، ليصبح وجودها هناك (هنا) أمراً يكاد يكون مفروغاً منه في العلاقات الدولية، بل تبدأ في محاولة التمدد إلى مياه أخرى أكثر دفئاً كذلك، على أرض ليبيا جنوب المتوسط ووسطه.

كان الهدف الأبرز لحروب روسيا هو الإمبراطورية العثمانية، والصراع على الأرض معها، وقضتها بالتدريج، بشكل لم يتوقف ويترافق نسبياً إلا في عهد أنطوناك، وحروب التحريرية. هذا يجعل من تاريخ العلاقات الروسية - التركية على مدى عدة قرون سلفت، تاريخاً للحرب والصراع والذاكرة العدائية. ويمكن الانطلاق من ذلك لتبرير ضرورة استبداله بالعلاقات المتكاملة والطبيعية، بمقدار ما يمكن استسهال النزاع والعداء عند أي مفترق أو انكasaة في العلاقات السلمية.

تاريخ العلاقات الروسية - التركية على مدى عدة قرون سلفت، تاريخ للحرب والصراع والذاكرة العدائية

فلعل العامل الأول في الاستراتيجيات الخارجية لروسيا البوتينية حالياً هو الطموح القيصري، الذي يترجمه خصوصاً في شرق المتوسط، ومؤخراً في جنوبه. ويستخدم ذكاءه وبراغماتية القصوى لتلبية لباساً عصرياً، فيما يخص العلاقات مع تركيا. ولكن هناك عوامل أخرى غير ذلك، قد يمكن اشتراكها وللامتناع عنها مع السياسة المذكورة.

من ذلك تلك السياسة الروسية القيصرية القديمة، تحت عنوان حماية الأقليات، خصوصاً حماية طائفة الروم الأرثوذكس، الذين يربطهم بالكنيسة الروسية إيمان واحد، ويشهد لهم إليها نقل كون الأرثوذكس الروس نصف تلك الطائفة المسيحية في العالم. ذلك عامل فاعل في الاستراتيجية تجاه كل المشرق، وقد أضافت له مكتسباً جديداً ينتمي حالياً، يتمثل في الدور الروسي في حماية العلوبيين. وتکاد تتغوفق استراتيجية بوتين ولافروف في ذلك على القياصرة الموتى القدمى. ولكن هناك عامل رئيسيأً في السياسة الخارجية الروسية يتخلل مواقفها وتبريراتها في المشرق خصوصاً، عنوانه محاربة الإرهاب، وتلك تجارة رائجة ورابحة، قد يكون مصدر الإيحاء بها النظام السوري نفسه، وسياسات الأسد الحالي والأسد أبيه، وكل ما ومن يمت إليهما بصلة. وقد كان يتم تحويل تلك السياسة على إرث حرب الشيشان في البداية، ثم توسيع ليعمّ ويتعمّل محمولاً على عقدة الغرب الكبرى في هذا الميدان. في ذلك تبدو روسيا وقد اختطفت من خصومها سلاحهم، وزادت عليهم من الطنبور أنغاماً وتقاسيم.



في عام 2015، كان بوتين محاصراً عملياً بسبب أوكرانيا، وكان يحتاج إلى فك ذلك الحصار، وخير وسائل الدفاع هي الهجوم، ولا مكان للهجوم أكثر جاهزية من سوريا، وخصوصاً بسبب نضوج ذريعة «الإرهاب» فيها، وهي المقوله الأكثر إثراجاً للغرب.

فقد كانت حركة توحيد قوية في الشمال الغربي بدعم قطري - تركي، نتج عنها تشكيل ما سُمي بجيش الفتح، الذي ضم إلى جبهة النصرة الموسومة عدداً من التشكيلات الإشكالية بذاتها أيضاً، مثل أحرار الشام وصقور الشام وفيق الشام وأجناد الشام وغيرها. وافتتح هذا الجيش أعماله بدخول إدلب وخروج قوات النظام منها بسهولة لافتاً خلال أربعة أيام، في أواخر مارس/ آذار، تابع بعدها نجاحاته في القلمون والغاب ووصل قاعدة أبو الظهور الجوية في سبتمبر/ أيلول.

في الوقت نفسه وبدعم سعودي هذه المرة، قام زهران علوش بتوحيد عشرات القوى المسلحة في غوطة دمشق، وقام بتوجيه صواريشه إلى مدينة دمشق بكثافة، وأكثر من مرة، وتزايد نشاطه حتى هزم قوات النظام وسيطر على حرستا وعدرا وتنل الكردي أيضاً، في سبتمبر/ أيلول قرب دمشق، مُطبقاً على طريق دمشق السريع شملاً، أمام حيرة المراقبين وتوقعاتهم بقرب سقوط النظام. فغدا إنقاذ النظام هدفاً مغرياً للروس، ومحاربة الإرهاب شعاراً يمكن الاستناد إليه أمام الآخرين. وتشكلت غرفة عمليات (1+4) = 5 روسيا وإيران والعراق وسوريا + حزب الله) وتمركت في العراق، مع إعلان وتسويق واتصالات مع الدول الغربية تحت عنوان الحرب على الإرهاب وـ«داعش»، التي كانت قد أخذت تدمر وهددت السلمية، وسيطرت على نصف أراضي البلاد. في حين كان «دعم الحكومة الشرعية» هدفاً حقيقياً لكل ذلك، الذي ربما قد تم التحضير له جيداً في زيارة لقاسم سليماني (ما غيره) في صيف العام المذكور نفسه 2015.

وابتدأ التدخل الكثيف المعلن في الثلاثين من سبتمبر، بعد أن انتهى التوقيع منذ زمن على اتفاقية استخدام قاعدة حميميم قرب الساحل السوري لمدة غير محددة، وبشكل يعطي حصانة دبلوماسية مشتقة من معايدة فيينا لأي عسكري روسي؛ ثم ابتدأ الحشد العسكري يتراكم حتى اليوم الموعود، في النقاء لافت للظروف الملائمة مع الدول الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة. فلم تغير العملية الروسية كل أصحاب المصلحة بتغيير حساباتهم، بل قادتهم إلى التسلیم بالدور الروسي، وتطوير التقویض باستلام الملف، هل كسلاً وارتقاءً من قبل القوى الغربية الأساسية، وفوائطاً في الأدوات والسياسات إقليمياً، أم توريطاً للروس من دون دفع أي ثمن ثقيل؟

لم يخف القادة الروس على الإطلاق استهدافهم للمعارضة المعطلة، بسبب تهديدها للنظام، ولا جهدهم من أجل تدمير البنية التحتية، التي تعتمد عليها تلك المعارضة. وقد قال غير اسيموف رئيس الأركان الروسي شيئاً مباشراً في هذا الأمر مثلاً، وأكثر من مرة. واستمرت هذه الجريمة حتى الآن، باستهداف تلك البنية التحتية: المستشفيات والوحدات الصحية والمدارس والأسوق، لحطيم أي إرادة أو آمال لدى السوريين، في تحرير وإنقاذ بلادهم. إلا أن الأكثر إثارة للاستغراب، هو تلك «الانتظارية» التي استحكمت وما زالت بالمجتمع الدولي، أمام هذا التمدد الخطير لقوى وعوامل الفوضى والخراب،



والتضحيّة بشعب كاملٍ وبلدٍ كاملٍ، وتحمّل الأعباء والآثار الناتجة عن ذلك، من دون أي محاولة جدية لمواجهة أسباب تلك الكارثة، والذهاب إلى الحلّ السياسي بالاعتماد على الأمم المتحدة بشرعيتها وقراراتها ووضوح ملفاتها، من دون تلکؤٍ أكثر مما حدث حتى الآن..

ويمكن أن فلاديمير بوتين، في استئهامه روح وعظمة أسلافه الكبار الثلاثة: إيفان وبطرس وكاترين، قد استقر على تجسيد حديث لخيار القيصر المؤسس إيفان الرهيب الذي جعل سياسته: «الأوبريشنينا»، في القمع غير المحدود، سياسة رسمية للدولة!

كاتب سوري

البروتوكول الإضافي لمذكرة استقرار الوضع في منطقة إدلب

جمهورية تركيا والاتحاد الروسي، بوصفهما ضامنين لمراعاة نظام وقف إطلاق النار في الجمهورية العربية السورية (المشار إليها فيما يلي باسم الطرفين)،

إذ يشير إلى مذكرة إنشاء مناطق التصعيد في الجمهورية العربية السورية اعتباراً من 4 مايو 2017 ومذكرة بشأن استقرار الوضع في منطقة إدلب التصعیدية اعتباراً من 17 سبتمبر 2018.

إعادة التأكيد على التزامهم القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وإذ تؤكد من جديد تصمييمها على مكافحة جميع أشكال الإرهاب ، والقضاء على جميع الجماعات الإرهابية في سوريا على النحو الذي حدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، مع الانتقاد على أن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة،

وإذ تسلط الضوء على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع السوري وأنه لا يمكن حله إلا من خلال العملية السياسية التي يسرتها سوريا والتي تقودها سوريا وتسيطر عليها الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254،

وإذ نشدد على أهمية منع المزيد من التدهور في الحالة الإنسانية وحماية المدنيين وضمان المساعدة الإنسانية لجميع السوريين المحتجزين دون شروط مسبقة وتمييز وكذلك منع تهجير الأشخاص وتيسير العودة الآمنة والطوعية للاجئين والمسردين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سوريا ؛ قد اتفقت على ما يلي،



١- وقف جميع الأعمال العسكرية على طول خط الاتصال في منطقة التصعيد بإدلب اعتباراً من 00:01 بتاريخ 6 مارس 2020.

٢ - سيتم إنشاء ممر أمني بعمق 6 كم من الشمال و 6 كم من الجنوب من الطريق السريع M4. سيتم الانطلاق على معايير محددة لعمل الممر الأمني بين وزارة الدفاع بالجمهورية التركية والاتحاد الروسي في غضون 7 أيام.

٣- في 15 مارس 2020 ، ستبدأ الدوريات التركية الروسية المشتركة على طول الطريق السريع M4 من مستوطنة ترومب (2 كم إلى الغرب من سرافق) إلى مستوطنة عين الحفار.

يدخل هذا البروتوكول الإضافي حيز التنفيذ من لحظة التوقيع.

حررت في موسكو في 5 مارس 2020 من ثلاثة نسخ ، باللغات التركية والروسية والإنجليزية ، وجميع النصوص لها نفس القوة القانونية.

مقططف من كتاب "الماركسيّة والحربيّة"

للناشطة رايا دوناييفسكايا

فرديناند لاسال: اشتراكي الدولة

بعد فشل ثورات 1848 تابع ماركس تحليله وبحثه الاقتصادي، وابتعد عن أوساط المهاجرين. ومرت السنوات الخمسون الهاوئة تحت ظل الأزمة الاقتصادية لسنة 1859 وفي سنة 1859 نشر مؤلفه "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" (الماركسيّة)، ومن بينهم فيرديناند لاسال. - يمكن تأطير ولادته السياسية داخل فترة التاريخ المعاصر - أي أثناء سنة 1848 في هذا الوقت، ولزمن قصير في التاريخ، ولأجل محاربة المطلقة، اجتمع البرجوازيون الديمقراطيون والثوار البروليتاريون. وقد أكدت ثورات 1848 بحروف من دم استحالة الوفاق بين هاتين القوتين الاجتماعيتين.

وطالب لاسال بشكل مباشر الطبقة العمالية بتأسيس حزبها الخاص والمستقل. ولم يجد ماركس بدا من الانفصال عن هذه الذريّة المعاقة. كما فعل عند الانفصال عن الاشتراكيّة الفوضوية لبرودون. لقد فرض هذا الوضع على ماركس، خاصة وأن برودون حاول التوصل إلى وفاق بين الطبقتين، كما حاول لاسال الوصول إلى الاشتراكيّة عبر اختصار الطريق نحو الدولة، الدولة المطلقة للملك البروسيين تحت زعامة بسمارك "المستشار الحديدي".



ولم يكن لاسال ليتوه عن طبيعة طبقة الدولة، إلا أنه بقي سجين فكرة "تخلف" العمال رغم ما سطره هؤلاء من صفات بطولية في تاريخ القرن التاسع عشر. وعندما احتج صراع الطبقات، اعتقاد لاسال أن من واجبه "ملء الثغرة بين المتفقين والجماهير". دفعه تصرفه هذا إلى الاعتقاد بأنه المتحكم في معرفة الساعة، وأن مهمته هي تلقين هذه المعرفة إلى "غير العارف"، "الجاهل".

وعند محاكمته بسبب تأثيره على الجماهير، كشف في دفاعه عن تصوره الخاص لدور المتفقين: "كيف حصل أن أصبحت الطبقات البرجوازية تخاف من الشعب؟ تذكروا شهري مارس وأبريل من سنة 1848، هل نسيتم ما كان عليه الوضع آنذاك؟ لقد كانت قوات الشرطة عاجزة، وملا الشعب الشوارع، وأصبح الناس والشارع تحت سلطة رعاع مشاغبين عديمي المسؤولية (...)، جاهلين، أنتجهم العاصفة (...) أين كان المتفقون؟ أين كنتم أيها السادة؟ (...) كان عليكم أن تشکروا هؤلاء الذين يعملون من أجل ملء الثغرات". بين المتفقين والجماهير، لهدم الحواجز بين البرجوازية والشعب 27 كذا كان تصوره للجماهير، كما لم يختلف في تصوره للعمل فقط عن هذه الفكرة التي ألح عليها برودون، الذي سوللت ذكره قال بضرورة "نهب" العمال لرأسمال البرجوازية. واقتراح لاسال أن يقوم العمال بإنشاء تعاونيات المنتجين "بدعم من لدن الدولة".

وهذا ما قد يدفع إلى اعتبار الدولة البروسية المطلقة كحيوان بدون طبقات، على أساس أن لاسال لم يظن أبداً هذا. وظل لاسال غير معترف باستطاعة العمال التغلب على وضعيتهم في العمل، معتقداً أن ماركس كان "جد تجريدي" وأنه لم يفهم "السياسة الحقيقة" لأنه آمن بالإبداع التاريخي للعمال.

أقنع لاسال نفسه، بقدرته، وبسهولة، على إجبار بسمارك على القبول بأفكاره، وقد حمله إدراكه للواقعية السياسية على البحث عن مساعد دفهي شخص كارل روبيرتوس، وهو رجل اقتصاد "اشتراكي" في خدمة الحكومة البروسية. وفي البداية حصل فعلاً على موافقة روبيرتوس في شأن مشروعه حول تعاونيات المنتجين المدعمة من لدن الدولة، إلا أن روبيرتوس لم يتصور إمكانية تحقيق تحول اشتراكي إلا بعد خمسة قرون على الأقل، بينما كان لاسال مستعجلًا، يود الوصول "بسرعة" إلى الاشتراكية، إن أمكن بعد سنة واحدة. لكن الأوصار التي تربط بين المتفقين الداعين إلى نظرة خاصة إلى العمل كانت جد قوية لدرجة أن عجلة لاسال توافقت وحكمة روبيرتوس، مما مكنهما من التعاون البعض الوقت.

ويجب أن نعترف بأن مثل العمال هذا لم يكن اشتراكي الصالونات، بل كان مناضلاً، لم يقتصر على الكتابة فقط، بل ساهم في تأسيس أكبر حزب مستقل للبروليتاريا الألمانية، للضغط على الدولة البروسية لإجبارها على منح مساعدات مالية للعمال الذين سيؤسسون معاملهم الخاصة.

وبذلك كان من الواجب التحريض على الحركة في أوساط العمال. وهذا ما قام به فعلاً بواسطة ندائـه التالي: "على الطبقة العمالية أن تتنظم في إطار حزب مستقل، وعليها أن ترفع شعار ورثـة: الاقتراض المباشر المساوي للجميع، فهو الأداة الوحيدة التي ستتمكن الطبقة العمالية من أن تصبح مشغلة ذاتية، كما سيقصـى القانون الطاغي والقاسي المحمد للأجور في حدهـا الأدنـى، وعندـما ستـصبح الطبقة العمالـية



مشغلة ذاتية سينجلي الفارق بين الأجر والأرباح، ومن واجب الدولة أن تخدم لصالح هذه القضية العظمى".

استجاب آلاف العمال لهذا النداء، فتكونت الجمعية العامة للعمال الألمان رسمياً في مايو 1863. وفي يونيو، وبدون مشاورة العمال - وكان ذلك شيئاً عادياً - بعث لاسال إلى بسمارك بالقوانين المنظمة التي تم الاتفاق في شأنها، مرفقة بالكلمات التالية: "قد يكفيك هذا لتأكد بأن الطبقة العاملة مستعدة ضمنياً لقبول الدكتاتورية، إذا كانت هذه الأخيرة ستعمل لضمان مصالحها".

لم يكن لاسال خائناً ولا من الذين تشتري ضمائرهم. لقد ناضل من أجل مبادئه ودخل السجن لأجل ذلك، كما لم يستطع أبداً أن يستسيغ إمكانية أخذ العمال بزمام الأمر، وبالنسبة إليه كانوا يمثلون "الرعايع"، وذلك ما ظنه سنة 1844 عندما ثار عمال النسيج بسليسيا، وكان آنذاك ما يزال طالباً، إلا أنه اعتقد جازماً في وجوب تدخل الدولة لضمان النظام. واستمر في نفس الاعتقاد سنة 1848 حين تجاوز العمال مرحلة مهاجمة الآلات إلى ضرب النظام البرجوازي.

ورغم دفاعه عن انتصارات الطبقة العمالية إلا أنه ظل يعتبرهم "رعايعاً" مستلين من لدن "مشاغبين عديمي المسؤولية أنتاجهم العاصفة". ولم تتغير نظرته قط عندما ناشد الجماهير بإنشاء حزبهم الخاص والمستقل سنة 1862 ، ولم يفرق بين مناشته هذه وهدفه الأساسي : "أن يكون هو على رأسهم". لقد كان العمال كتلة ضعيفة وعليله، بينما كانت الدولة قوية، وكان بإمكانها أن تحقق "كل واحد منا لا يستطيع أن نحقق لأنفسنا".

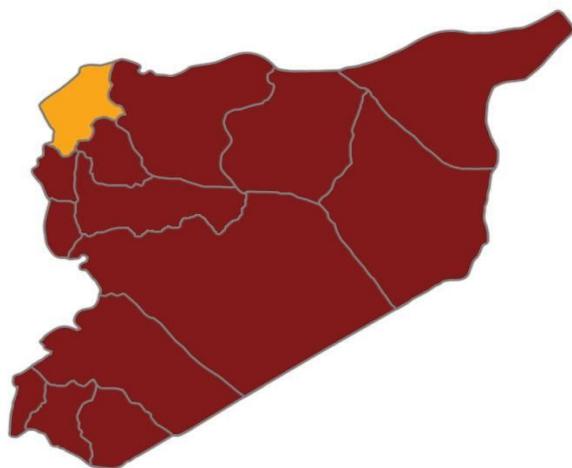
وأحس لاسال بضرورة "ترعم" الجماهير، فهو المسيطر وهي المستمرة في العمل، كما ستعمل على ترشيحه لمجلس البرلمان. يقول في شأنه ماركس "إنه كان يتصرف كدكتاتوري عمالي للمستقبل، مستعيناً بعباراته من القاموس الماركسي". فقد حل إشكالية الأجر ورأس المال "بساطة وتلاعيب" [كذا]. وبذلك كان على العمال أن يتحركوا من أجل المطالبة بالاقتراع المباشر وأن يرسلوا إلى مجلس البرلمان أشخاصاً مثله "يتوفرون على السلاح الأبيض، سلاح العلم".

وبعدها سيؤسسون ورشات عمالية ذات رأسمال . مدعم من الدولة، بعدها ستنتضم هذه المؤسسات شيئاً فشيئاً إلى البلد كله ... إذا كتب ماركس كل هذا، فليس لوعيه بالمؤامرة بين لاسال وبسمارك، ولكن لأنه كان متتأكداً من اعتقاد لاسال في تخلف العمال. لقد كان لاسال ضحية سراب عصره؛ "ليس في العلم طبقية"، وهذا ما دفعه إلى الاعتقاد وبشكل طبيعي في أنه يمثل؛ "العلم والعامل" لأن العلم بالتأكيد متضمن في المتنفف الزعيم.

رفض ماركس بالضرورة هذه "الصبيانيات" ، وبما أنه رفض الفكرة البرجوازية القائلة بأن الفترة المعاصرة هي فترة "العلم والديمقراطية" ، فقد رفض النظرية المجردة "العلم والعامل" ، بقوله العلم



متضمن في الآلة وفي الواقع، كما أن الديمقراطية متضمنة في البرلمان البرجوازي. لقد كان لحلم لاسال في أن يكون زعيم العمال، لقاء مع أوهام البرجوازيين، وذلك ببقاء العمال في المعامل.



موقعنا على الإنترنت:

 www.scppb.org

صفحتنا على الفيسبوك:

 facebook.com/scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن:

 www.ahewar.org/m.asp?i=9135